لجنة النزاهة: لن نمرر الموازنة دون زيادة رواتب المتقاعدين

كتلة الأحرار تجمع ١٢٣ توقيعاً لتوزيع بعض واردات النفط

أعلنت كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري، أمس الخميس، عن جمعها ١٢٣ توقيعاً من مختلف الكتل السياسية لتمرير فقرة في الموازنة تتضمن توزيع جزء من واردات النفط بين بعض فئات الشعب، وفيما جددت التهديد بعدم التصويت على الموازنة إذا لم يتم إضافة الفقرة، أشارت إلى أن بعض مكونات التحالف الوطني تعارض المشروع.

وقال رئيس الكتلة بهاء الاعرجي خلال مؤتمر صحافي عقده، امس، في مبنى البرلمان وحضرته "المدى"،

□ بغداد / المدى

إن "كتلة الأحرار جمعت ١٢٣ توقيعاً من نواب ينتمون إلى مختلف الكتل السياسية لتضمين مادة في موازنة العام الحالي ٢٠١٢ لاقتطاع جزء من واردات النفط وتوزيعها بين بعض فئات الشعب العراقي"، مبينا أن "المادة المقترحة تتضمن كخطوة أولى البدء بالأسر التي لا تكفي مواردها المالية لإعالتها ويبلغ دخلها اقل من ٤٠٠ ألف دينار".

وأضاف الأعرجي أن "التخصيصات المالية لهذا المقترح لا تتجاوز ملياري دولار"، مشيرا إلى أن "اغلب أعضاء اللجنة المالية النيابية اقتنعوا بالمقترح، لكن الممانعة له تعد سياسية من اجل أن لا يجير للكتلة الصدرية".

وهدد رئيس كتلة الأحرار بـ"عدم التصويت على الموازنة إذا لم يتم إضافة المقترح"، لافتاً إلى أن "بعض الاحزاب داخل كتلة التحالف الوطني يعارضون المشروع".

وفي سياق آخر أكد الاعرجي أن "الحكومة ومجلس النواب استجابا لمطلبنا السابقة وهي تزويد الوقود للمولدات الأهلية مجاناً وتوفير ٥٤ ألف وظيفة".

وسبق أن أعلنت كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري، في الـ٢١ كانون الثاني الماضي، أنها لن تصوت على الموازنة العامة في مجلس النواب ما لم توزع نسبة من ايرادات النفط على العراقيين، مبينة أنها ستجد حليفا لها بشأن هذا الموضوع داخل قبة البرلمان.

وحدد زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، في الخامس من أيلول ٢٠١١، ثلاثة شروط لتأجيل التظاهرة المليونية المطالبة بتحسين الخدمات تقضي بمنح الشعب حصته من النفط وتعيين ما لا يقل عن ٥٠ ألف شخص في دوائر الدولة، فضلاً عن تزويد مولدات الكهرباء الأهلية بوقود مجاني.

وكان النائب عن التيار الصدري بهاء الأعرجي أعلن في الـ٢٦ من تشرين الأول ٢٠١١، أن محافظ البنك المركزي أكد إمكانية اجتزاء مبالغ من واردات النفط العراقي لتوزيعها بين الشعب العراقي.

وأعلن وزير المالية رافع العيساوي، في (٨ كانون الأول ٢٠١١) أن موازنة العام ٢٠١٢ لن تشهد أي زيادة على رواتب الموظفين أو المتقاعدين، لافتاً إلى أن موضوع الزيادات على الرواتب هو من أهم الملفات التي يعترض عليها صندوق النقد الدولي.

وطالب رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي، في الـ٢٨ من تشرين الثاني ٢٠١١، بضرورة الإسراع في انجاز الموازنة السنوية لعام ٢٠١٢ خلال مدة قصيرة، مؤكداً ضرورة عدم المساس بحقوق المحافظات في ضخ الأموال باتجاه إقامة المشاريع والاستثمارات، فيما أكد الصندوق الدولي أنه يعمل على تخفيض وتقليل الموازنة الجارية في ميزانية العراق.

يذكر أن وزارة التخطيط العراقية أعلنت، في الـ٢٢ من أيلول ٢٠١١، أن الموازنة المالية للعام الحالي، ستتراوح بين ١١٢ و ١٢٠ مليار دولار، مؤكدة أن ٣٥٪ منها خصصت للموازنة الاستثمارية، في حين بلغت موازنة العام الماضي ٢٠١١، ٨١,٩ مليار دولار بعجز بلغ ١٣,٣ مليار دولار.

وعلى صعيد متصل قال النائب عن ائتلاف دولة القانون شروان الوائلي ان شريحة المتقاعدين هم الاكثر تضررا بين شرائح المجتمع العراقي من جهة التخصيصات المالية ، فالمتقاعد الذي افنى اكثر من ٢٥ عاما في دوائر الدولة يبلغ معدل راتبه اقل من نصف راتب الموظف المبتدئ .

واوضح الوائلي بحسب بيان له تلقت وكالة كل العراق[اين]نسخة منه أمس بانه سيصر على زيادة رواتب المتقاعدين قبل التصديق على الميزانية وسيطالب بزيادة عدد الدرجات الوظيفية الى ضعف العدد المقترح من قبل الحكومية لوجود حاجة ملحة لتشغيل اكبر عدد من الشباب.

وحول قانون الضمان الاجتماعي قال الوائلي ان" قانون الضمان الاجتماعي يجب ان يقر لأنه سيمنح الفرد العراقي والعائلة العراقية الاطمئنان على حاضرها ومستقبلها ويخرجها من دوامة القلق والخوف من مجريات الاقدار .

اما عن مشروع الموازنة فقد اوضح الوائلي ان" هناك عجزا كبيرا حيث بلغت قيمة العجز ١٤ ترليونا ، وهذا يشير الى خطر كبير يحدق بالتنمية في المرحلة القادمة اذا ما افترضنا اسعار وكمية النفط تبقى ثابته كما معتمده في مشروع القانون وبدون افتراض وجود تهديدات دولية واقليمية للاقتصاد .

وتوقع الوائلي ان" الموازنة هذه المرة ستمر وكالعادة وفق توافقات بين الكتل ، وليس على وفق واسس معايير التمنية .

وكان عضو اللجنة المالية هيثم الجبوري قد كشف لـ[أين] عن وجود نية باستقطاع جزء من الموازنة التشغيلية في الموازنة المالية لعام ٢٠١٢ ومنحها كزيادة لرواتب المتقاعدين وكذلك لزيادة موزانة تنمية الاقاليم .

يذكر ان مجلس النواب قد أنهى خلال جلسته الثلاثاء القراءة الثانية لمشروع قانون الموازنة المالية العامة للدولة لعام ٢٠١٢ .

يشار الى ان المتقاعدين يشكون قلة الرواتب التي يتقاضونها مشيرين الى ان تلك الرواتب لا تسد احتياجاتهم الشخصية فضلا عن عوائلهم .

لجنة نيابية: حقوق الانسان والحريات العامة في تراجع مستمر

□ بغداد / المدى

وصف رئيس لجنة حقوق الانسان النيابية تقرير منظمة [هيومن رايتس ووتش] حول حقوق الانسان في العراق بـ" الحقيقي ".

وقال النائب سليم الجبوري لوكالة كل العراق ان " كثيرا من جوانب تقرير المنظمة الدولية المعنية بمجال حقوق الانسان هيومن رايتس ووتش حول العراق وبرأي الشخصي كان يلامس مشاكل حقيقية التي يجب ايجاد الحلول لها وينبغي هنا ان لانشغل انفسنا بالقول بان هذا التقرير مناسب أو غير مناسب بقدر ما ننتبه الى الجوانب السلبية التي تم تشخيصها في مجال حقوق الانسان في العراق ".

وأضاف ان " التقرير اشار ايضاً الى وجود خلل في النظام في العراق وليس الحكومة الذي ابتعد عن الاطار الدستوري والقانوني الذي تسير بموجبه الدولة العراقية من حيث الممارسات العامة ولذلك كلما حصل خلل في العملية الديمقراطية برزت انتهاكات أوسع في حقوق الانسان وليس الحديث يقتصر هنا على السجون والمعتقلات وانما على حرية الرأي والتعبير ومصالح الأقليات وغير ذلك ".

وكانت منظمة هيومن رايتس ووتش قد حذرت في تقريرها الصادر في ٢٢ من كانون الثاني الماضي من احتمال تحول العراق الى دولة استبدادية من جديد بالرغم من التحولات الديمقراطية التي تشهدها المنطقة منذ مطلع عام ٢٠١١، كما انتقد التقرير واشنطن لتركها "نظاماً يقمع الحريات" بعد انسحاب قواتها ، وخلص التقرير الى أن العراق لا يزال من أكثر الأماكن خطورة في العالم على الصحافيين.

من جانبها انتقدت وزارة حقوق الانسان العراقية تقرير منظمة [هيومن رايس ووتش] ودعتها الى اعتماد معلومات دقيقة في إعداد تقاريرها تستند على الواقع بعيداً عن المصادر الاعلامية او جهات سياسية معادية تفقد مصداقية ومهنية المنظمة ، مشيرة الى انها ترحب دائما بالتقارير الصادرة من المنظمات المعنية بحقوق الانسان مهما كانت محتوياتها لانها تساعد على تشخيص مواطن الخلل في الاجراءات والتشريعات ، نافية في الوقت ذاته وجود انتهاكات لحقوق الانسان في البلاد.

وزير الكهرباء الأسبق يبرىء نفسه في مواجهة عدي عواد

كريم وحيد: مستعد للقضاء.. وكلام اللجنة التحقيقية تعرض للتحريف

□ بغداد / المدى

علاوي

أبدى وزير الكهرباء الاسبق كريم وحيد استعداده للمثول امام هيئة النزاهة او اية جهة كانت في العراق ان تطلب الامر . لافتا الى ان تصريح النائب عدي عواد قد تعرض الى التحريف لانه لم يتهمني شخصيا بالفساد وانما اشار في معرض حديثه الى وجود بعض قضايا الفساد .

واكد وحيد في تصريح تلقت (المدى) نسخة منه سلامة موقفه مما يشاع عنه ، واعرب عن استغرابه الشديد لما نقلته وسائل الاعلام العراقية عن النائب عدي عواد. لافتا الى ان تصريح النائب قد تعرض الى التحريف لانه لم يتهمني شخصيا بالفساد وانما اشار في معرض حديثه الى وجود بعض قضايا الفساد خلال مدة استيزاري .

واضاف وحيد ان كانت هناك بعض قضايا فساد في وزارة الكهرباء خلال توليننا مسؤوليتها ليست بالضرورة تعني اننا طرف فيها وهذا ماذهب اليه النائب عدي عواد الذي احيي فيه متابعته الدؤوبة لهذا الجانب.

وقال الوزير الاسبق للكهرباء اشد على يد النائب في كشف ملفات الفساد هنا وهناك ، لاننا ان لم نحارب الفساد نكون قد شاركنا فيه من خلال صمتنا عنه وهذا حرام شرعا لان الساكت عن الحق شيطان اخرس .

وكانت اللجنة التحقيقية النيابية بعقود وزارة الكهرباء قد قالت الاسبوع الماضي إنها ستطالب في الأيام المقبلة بحضور وزير الكهرباء الأسبق كريم وحيد لـ"تورطه" بأعمال "مشبوهة". وأكدت أنها تدرس حاليا الكثير من ملفات الفساد بخصوص عقود الكهرباء.

واستقال وزير الكهرباء الأسبق كريم وحيد في حزيران يونيو ٢٠١٠ اثر تظاهرات واحتجاجات شعبية عمت بعض مدن وسط وجنوب البلاد على تردي وضع الكهرباء بعد سبع سنوات من التغيير في العراق.

وقال عضو اللجنة عدي عواد في تصريح سابق لوكالة كردستان للأنباء إن "اللجنة التحقيقية ستطالب في الأيام القليلة المقبلة بحضور وزير الكهرباء الأسبق كريم وحيد لتورطه بأعمال مشبوهة (لم يحدد طبيعتها) وفقا لما لاحظته اللجنة من خلال تحقيقاتها".

وأوضح عواد أن لجنته "ستقدم طلبا بحضور وحيد إلى الجهات المعنية وستنتظر الموقف من الطلب".

وكانت اشد تلك الاحتجاجات في محافظة البصرة جنوب العراق والتي أدت إلى مقتل شخص وجرح ١٩ آخرين على الأقل في محافظتي البصرة وذي قار.

وبحسب اختصاصيين فان الحاجة الفعلية للبلاد من الطاقة الكهربائية تبلغ ١٤ ألف ميغاواط في حين لم يبلغ الإنتاج الحالي اقل من ثمانية آلاف ميغاواط.

ويعاني العراق نقصاً في إمدادات الطاقة الكهربائية منذ تسعينيات القرن الماضي عقب فرض مجلس الامن الدولي حصارا على العراق. وتفاقمت المشكلة بعد العام ٢٠٠٣ حيث ازدادت ساعات انقطاع الكهرباء إلى نحو عشرين ساعة في اليوم الواحد.

ائتلاف المالكي يطالب بموقف "حازم" إزاء الطيران الأميركي فوق بغداد

دولة القانون: علاوي راض على التدخلات التركية في الشأن العراقي

□ بغداد / المدى

اعتبر حزب الدعوة الإسلامي، أمس الخميس، أن تصريحات زعيم القائمة العراقية إياد علاوي بشأن تدخلات تركيا في الشأن العراقي ووصفها بـ"المخاوف المشروعة" يعني أنه راض عنها، مجدداً رفضه تدخل رئيس الحكومة التركية في شؤون البلاد الداخلية.

وقال النائب عن ائتلاف دولة القانون وليد الحلي "تدخل رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بالشأن العراقي بعد تدخله بقضية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي يعد مفضوحاً وغير مقبول بعرف السياسة أو عرف الجار".

وانتقد الحلي بعض أطراف القائمة العراقية لـ"عدم شجبهم تصريحات أردوغان"، فيما اعتبر أن "وصف زعيم القائمة العراقية إياد علاوي تدخلات تركيا بالمخاوف المشروعة يعني أنه ينظر بعين الرضا لتلك التدخلات في العراق".

وأكد زعيم القائمة العراقية إياد علاوي، أمس الأول الأربعاء (١ شباط ٢٠١٢)، أن مخاوف الحكومة التركية من حدوث حرب طائفية في العراق "مشروعة"، داعياً الحكومة العراقية إلى العمل على تحقيق إصلاح شامل وإقامة علاقات طيبة على صعيد العلاقات الخارجية.

وتشهد المرحلة الحالية تدخلات خارجية في الشؤون العراقية من قبل كبار المسؤولين في دول الجوار والمنطقة، كان آخرها اتهام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، في ٢٤ كانون الثاني ٢٠١٢، نظيره العراقي نوري المالكي بالسعي إلى إثارة "نزاع طائفي" في العراق، فيما حذر من أن أنقرة لن تبقى صامتة في حال أقدمت بغداد على هذه الخطوة كونها لن تسلم منها، فيما رد الأخير بعد ساعات قليلة على التصريحات، وجدد هجومه على أردوغان، معتبراً أنه تشكل استفزازاً للعراقيين جميعاً، كما رفض التدخل في شؤون العراق الداخلية.

وسبق لرئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان أن عبر في اتصال هاتفي مع نائب الرئيس الأميركي جو بايدن عن قلقه حيال الأزمة السياسية بين السنة والشيعة في العراق، محذراً من أنها قد تؤدي إلى تنامي خطر اندلاع حرب طائفية، كما تحدث عما سماه "التسلط السائد" في العراق، فيما قال في اتصال هاتفي مع المالكي في ١٠ كانون الثاني ٢٠١١، أن الديمقراطية ستتأثر سلباً إذا تحولت الشكوك لدى شركاء التحالف الحكومي إلى عداء، داعياً إياه إلى اتخاذ إجراءات لاحتواء التوتر الذي يتناول محاكمة نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي وضمان محاكمة الأخير بعيداً من الضغوط السياسية.

وتعرضت السفارة التركية في بغداد، في ١٨ كانون الثاني ٢٠١٢، إلى قصف بصواريخ الكاتيوشا، فيما دانت وزارة الخارجية العراقية العملية بعد يومين، واعتبرت أنها تهدف إلى الإساءة إلى العلاقات الثنائية، مؤكدة أنها لن تتأثر.

يذكر أن أزمة سياسية وإعلامية نشبت بين العراق وتركيا خلال الأسابيع الأخيرة، حيث تم تبادل التحذيرات على أعلى المستويات بدأها وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو من طهران في ٨ كانون الثاني ٢٠١٢، فقد حذر من تفجر حرب طائفية في العراق واتهم السلطات العراقية بممارسة تطهير ضد السياسيين السنة، وحذر من حصول تصدع نتيجة الصراع على السلطة، كما اعتبر أن الأوضاع المتوترة في العراق لها علاقة بالأحداث التي تشهدها سوريا ودعم العراق للنظام فيها.

وطالب نائب عن ائتلاف دولة القانون الحكومة العراقية باتخاذ موقف "حازم تجاه تسيير الجانب الامريكي لطائرات استطلاع في الأجواء العراقية .

وقال النائب عبد السلام المالكي] ان " على الحكومة العراقية ان تتخذ موقفاً حازماً وقوياً حيال تسيير القوات الولايات المتحدة طائرات استطلاع بدون طيار في الأجواء العراقية بحجة حماية السفارة الامريكية وموظفيها لانه انتهاك لسيادة العراق لاسيما بعد انسحاب كامل القوات الامريكية من البلاد ".

وأضاف ان " أمام العراق العديد من القنوات التي يمكن من خلالها مفاتحة الجانب الامريكي بخصوص هذا الشأن سواء عن طريق السفارة الامريكية في بغداد او وزارة الخارجية الامريكية لكن يبقى الأمر مرفوضا رفضاً قاطعاً من قبل الشعب العراقي وممثليه في البرلمان وكل من تهمه سيادة العراق وكرامته".

وكانت صحيفة نيويورك تايمز قد كشف في عدد نشرته الأحد الماضي عن استخدام الولايات المتحدة عددا صغيرا من الطائرات المسيرة بدون طيار لحماية سفارتها وممثلياتها في العراق كما نقلت استياء وانزعاج بعض المسؤولين في الحكومة العراقية من هذا الامر بينهم مستشار رئيس الوزراء علي الموسوي ومستشار الامن القومي العراقي فالح الفياض ووكيل وزارة الداخلية الأقدم عدنان الاسدي الى عدم تشاور الجانب الامريكي معهم في هذه المسألة حيث قال الاسدي " سماؤنا لنا وليست للولايات المتحدة " بحسب ما نقلته عنه الصحيفة.

فيما تحدث لنيويورك تايمز مسؤول امريكي وصفته بـ" الرفيع المستوى " بان مفاوضات تجري لحصول واشنطن على موافقة الحكومة العراقية على تسيير هذه الطائرات ".

من جانبه اعترف الرئيس الامريكي باراك اوباما في معرض اجابته على أسئلة وجهت له عبر موقعه الخاص [الفيسبوك] بتسيير هذه الطائرات مقلا في الوقت ذاته من استخدامها في العراق قائلا ان " البرنامج محدود جداً ويركز بشكل أساسي على حماية السفارة الامريكية في بغداد ".

الجدير بالذكر ان الحكومة العراقية لم تصدر لحد الآن أي موقف او بيان رسمي حيال تسيير هذه الطائرات

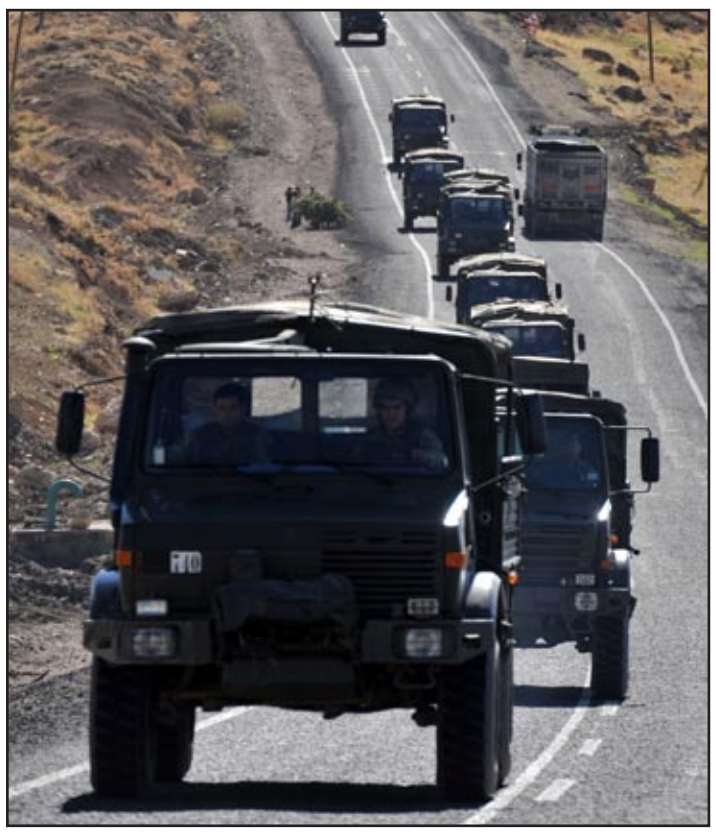

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون